تظاهرات في عدة

أن قضية الأسرى تمثل جزءا أساسيا من النضال الفلسطيني المستمر. وجاءت هذه التحركات بالتزامن مع إحياء فعاليات يوم الأسير الفلسطيني، حيث دعا المشاركون إلى تحرك أوسع للضغط من أجل إنهاء معاناة الأسرى، والاستمرار في تنظيم الفعاليات الشعبية داخل الولايات المتحدة لإبقاء القضية حاضرة في المشهد العام.

قائمة «فتح»

كامل مجلس النقابة، محققة فوزا كاسحا في انتخابات نقابة المهندسين الزراعيين. وشهدت عملية الاقتراع إقبالا كبيرا حيث بلغت نسبة التصويت حوالي ٪72، وتنافس على مقاعد المجلس 7 مرشحين بعد انسحاب ثلاثة آخرين. وسيعقد المجلس المنتخب أولى جلساته لتوزيع المناصب الإدارية بين أعضائه خلال الأيام القليلة المقبلة. ويأتي فوز قائمة حركة «فتح» بعد فوزها الكبير في انتخابات العديد من النقابات التي جرت مؤخرا وأبرزها المهندسون، والأطباء، والمحامون، وأطباء الأسنان، والطب المخبري، والأطباء البيطريون، وتكنولوجيا المعلومات.

يعالج جراحها

والتحقيق الميداني، إلى جانب استمرار الهدم والتجريف الأراضي والإخطارات، بالتزامن مع تصعيد متواصل في ارهاب المستوطنين.
واستشهد مواطن وأصيب آخر، فجر أمس الإثنين، في قصف طائرة مسيرة للاحتلال على مخيم البريج وسط قطاع غزة.
وأفادت مصادر محلية، بتسجيل ثلاث إصابات جراء استهداف مسيرة للاحتلال قرب دوار 17 على شارع الرشيد غرب مدينة غزة. وفي جنوب القطاع، أصيب عدد من المواطنين برصاص قوات الاحتلال في محيط دوار أبو حميد وسط مدينة خان يونس. كما أصيب عدد من المواطنين، مساء أمس، برصاص قوات الاحتلال في منطقة الفالوجا بجباليا شمالي قطاع غزة، وصفت إحداها بالخطيرة. وأفادت مصادر طبية بوصول عدد من الإصابات إلى مستشفى المعمداني، جراء استهداف طائرة مسيرة إسرائيلية بصاروخ مجموعة من المواطنين على مفترق دولة في حي الزيتون جنوب شرق المدينة. كما أصيب عدد من المواطنين جراء إطلاق آليات الاحتلال النار باتجاه خيام النازحين في مواصي مدينة رفح. وأعلنت مصادر طبية، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إلى 72,553 شهيدا، و172,296 مصابا. كما أعلنت عن تسجيل شهيدين و22 إصابة خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية، جراء العدوان المتواصل على القطاع. وأوضحت أن عددا من الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى اللحظة. وأشارت إلى أنه منذ وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر، بلغ إجمالي عدد الشهداء 777، فيما وصل عدد الإصابات إلى 2,193، إضافة إلى تسجيل 761 حالة انتشال.
وأصيب خمسة مواطنين بالرصاص الحي، بينهم فتيان بحالة خطيرة، فيما اعتقلت واحتجزت قوات الاحتلال أكثر من 100 مواطن، خلال حملة اقتحامات واسعة طالت عدة محافظات في الضفة، تخللتها مداهمات للمنازل وإغلاق طرق واعتداءات على المواطنين.
في محافظة الخليل، أصيب فتيان برصاص الاحتلال في منطقة رأس الجورة قرب المدخل الشمالي للمدينة، بعد إطلاق النار على مركبة.
وفي نابلس، أصيب مواطن (33 عاما) بالرصاص الحي في الفخذ خلال اقتحام حي رفيديا، حيث أعاقت قوات الاحتلال عمل الطواقم الطبية لفترة قبل نقله للعلاج. واعتدت قوات الاحتلال بالضرب على رئيس مجلس قروي بيت دجن شرق نابلس، وجطمت مركبته. كما أصيب شاب من مخيم جنين برصاص الاحتلال في قرية كفر كود غرب المدينة أثناء تواجده في المنطقة.
واعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 40 مواطنا في بلدة بيت أمر. وشنت قوات الاحتلال عدوانا واسعا على بلدة عنبتا شرق طولكرم استمر نحو 12 ساعة حيث نفذت حملة اعتقالات واسعة، طالت عشرات المواطنين، واستولت على منزل وحولته إلى ثكنة عسكرية ومركز تحقيق ميداني، بعد إجبار سكانه على إخلائه، واحتجزت طاقم تلفزيون فلسطين وأخضعته للتفتيش والاستجواب وأجبرته على مغادرة البلدة، واقتحمت مركز واصل الرئيسي وأقدمت على تفتيشه وتخريب محتوياته، قبل انسحابها الكامل من البلدة.
وهدمت قوات الاحتلال منزلا في بلدة ترقوميا شمال غرب الخليل، ومسكنا و«بركس» أغنام في منطقة أبو داهوك قرب المنطقة الصناعية، شرق مدينة أريحا، وجرفت أراضي في سلوان جنوب المسجد الأقصى، ودمرت خطوطا ناقلة للمياه شرق طمون جنوب طوباس، وواصلت اقتلاع عشرات الأشجار المثمرة في اللبن الشرقية جنوب نابلس وجرفت أكثر من 10 دونمات من الأراضي الزراعية. وأخطر جيش الاحتلال، بهدم 10 منشآت ومصادرة أراض، في محيط مستوطنة صانور، جنوب جنين.
وأكد رئيس مجلس الفندقومية، رفعت قرارية لـ»الحياة الجديدة» أن الإخطارات وزعت بعد أقل من 24 ساعة على إعادة جيش الاحتلال لافتتاح المستوطنة، المقامة على حوض «ترسلة» المملوك لمواطني القرية في غالبيته. وتضم المتاجر المهددة ساحة لشركة مقاولات، وكراجات للمركبات، ومغسلة للسيارات، ومشتلا وراعيا، وعدة متاجر، وبناية قيد الإنشاء. وحذرت محافظة القدس من تصاعد دعوات تحريضية تنشرها منصات تابعة لجماعات ما يسمى «الهيكل» المتطرفة، لحشد أنصارها لاقتحام المسجد الأقصى المبارك ورفع علم الاحتلال داخله، غدا الأربعاء، تحت ذريعة ما يسمى «يوم الاستقلال»، معتبرة ذلك خطوة استفزازية خطيرة واعتداء مباشرا على حرمة المسجد، ومحاولة مكشوفة لفرض واقع تهويدي بالقوة.
واقتحم مستوطنون منطقة «الظهرة» على أطراف بلدة بيتا قرب نابلس، واعتدوا على منازل المواطنين وممتلكاتهم، كما اعتدوا على موظفي بلدية بيتا أثناء عملهم على صيانة خط مياه في منطقة «قماص» بالبلدة، وعلى منزل في خربة المراجم التابعة لأراضي قرية دوما، ونصبوا خياما في منطقة «الظهر» شرق قرية جالود.

مصطفى: السلطة

العاصمة البلجيكية بروكسل، بحضور ممثلين عن أكثر من 30 دولة ومؤسسة دولية مانحة، حيث عرض أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه فلسطين، إلى جانب أولويات التدخل العاجلة.
ورافق رئيس الوزراء، وزير المالية والتخطيط أسطفان سلامة، وسفيرة فلسطين لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي أمل جادو الشكعة.
وأوضح مصطفى أن الحكومة تركز على عدد من الأولويات، أبرزها الإفراج الفوري عن أموال المقاصة، ورفع القيود عن السيولة المصرفية، وتوفير دعم طارئ للموازنة العامة، والاستثمار في برامج التعافي والتنمية، إضافة إلى رفع القيود المفروضة على حركة العمال الفلسطينيين.
وبين أن استمرار احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، التي تتجاوز خمسة مليارات دولار وتشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، تسبب في أزمة سيولة حادة وضغوط كبيرة على القطاع العام.
وخلال كلمته في الاجتماع التاسع للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي عقد في بروكسل أمس، بمشاركة ممثلين عن أكثر من 80 دولة ومنظمة دولية، أكد مصطفى «ان تنفيذ إعلان نيويورك وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 يمثل إطارا عمليا يمكن البناء عليه لتحقيق الاستقرار في غزة، واستعادة الحوكمة، ومعالجة الاحتياجات الأمنية لجميع الأطراف، وإعادة إطلاق الاقتصاد الفلسطيني، والتقدم نحو تجسيد الدولة الفلسطينية ونيل استقلالها بالاستناد إلى القرارات الدولية ذات الصلة».
وعلى صعيد الواقعين الأمني والاقتصادي في الضفة الغربية، أكد مصطفى أن السلطة الوطنية تتعرض لتقويض منهجي نتيجة السياسات والإجراءات الإسرائيلية، لا سيما على الصعيدين الأمني والاقتصادي، وأن التصعيد المستمر في أعمال العنف، والتوسع الاستيطاني، واعتداءات مليشيات المستوطنين المتواصلة في ظل إفلات تام من العقاب، وأحيانا بدعم من جيش الاحتلال الإسرائيلي، لا تمثل فقط انتهاكات جسيمة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان الأساسية، بل تقوض بشكل مباشر قابلية تحقيق حل الدولتين. وحول الإصلاح المؤسسي والأمني الفلسطيني، قال رئيس الوزراء: «إن الأمن الحقيقي لا يتحقق بالقوة وحدها، بل يبنى من خلال مؤسسات قوية وشرعية، وقد أحرزت السلطة الفلسطينية تقدما ملموسا في تنفيذ أجندة الإصلاح الشامل، خاصة في مجالات تعزيز سيادة القانون، وزيادة الشفافية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين». وأكد الأوروبيون دعمهم للسلطة الوطنية وحل الدولتين. وقال وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو في مستهل اجتماع «التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين»: «نجتمع في ظل عاصفة. لكن لا يمكننا أن نتخلى عن البوصلة». وأضاف: «يجب أن نواصل المسار لأن القضية الإسرائيلية-الفلسطينية تؤثر على الشرق الأوسط برمته، وكذلك على بقية العالم». وقالت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس «يمكننا ويتعين علينا أن نقوم بأكثر من ذلك لوضع حل الدولتين على الطاولة مجددا بشكل قوي».

لقاءات

والتقى رئيس الوزراء، على هامش اجتماعات المانحين والتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، في بروكسل، عددا من المسؤولين الأوروبيين والدوليين، بحضور وزير المالية والتخطيط اسطفان سلامة، وسفيرة فلسطين لدى بلجيكا ولوكسمبورغ والاتحاد الأوروبي أمل جادو الشكعة.
وشملت اللقاءات كلا من: نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية البلجيكي ماكسيم بريفو، والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية كايا كالاس، ومفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون المتوسط دوبرافكا شويتسا، ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا في وزارة الخارجية والتنمية البريطانية هاميش فالكونر، والممثل السامي لمجلس السلام لغزة نيكولاي ملادينوف. واستعرض مصطفى، خلال اللقاءات، المستجدات الميدانية والأوضاع الإنسانية والاجتماعية المتدهورة في فلسطين، في ظل استمرار إجراءات الاحتلال في الضفة المحتلة بوضع القيود على حرية الحركة، والاقتحامات اليومية وعنف المستوطنين، والاستيلاء على الأراضي لصالح التوسع الاستعماري، واحتجاز عائدات الضرائب الفلسطينية منذ ما يقارب العام، بالإضافة للأوضاع الصعبة في قطاع غزة والأزمة الإنسانية المتفاقمة ونقص الإمدادات.
وفيما يخص قطاع غزة، أكد رئيس الوزراء ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2803، والقرارات الدولية ذات الصلة، ومضاعفة الجهود الإغاثية واستعادة الاستقرار والتحضير لإعادة الإعمار، وتوحيد غزة والضفة الغربية تحت دولة فلسطين، وفق نظام وقانون وسلطة شرعية واحدة، وتمكين السلطة الوطنية من تولي مسؤولياتها كاملة في القطاع. وطالب مصطفى بضرورة تدخل دولي جاد وفعال لوقف كافة الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض الجهود الفلسطينية بما فيها الإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة.

الاتحاد الاوروبي

المقبل، بما في ذلك 26.3 مليار دولار مطلوبة في الأشهر الثمانية عشر الأولى لاستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية، ودعم الانتعاش الاقتصادي. وتقدر الأضرار المادية في البنية التحتية بنحو 35.2 مليار دولار، بينما تبلغ الخسائر الاقتصادية والاجتماعية 22.7 مليار دولار. ويشير التقرير إلى أن القطاعات الأكثر تضررا تشمل الإسكان والصحة والتعليم والتجارة والزراعة، حيث دمرت أو تضررت أكثر من 371,888 وحدة سكنية، وأصبحت أكثر من ٪50 من المستشفيات خارج الخدمة، ودمرت أو تضررت جميع المدارس تقريبا، وانكمش الاقتصاد بنسبة ٪84 في غزة. ويسلط التقرير الضوء على الأثر الكارثي في التنمية البشرية في غزة، التي يقدر بأنها تراجعت 77 عاما. كما نزح حوالي 1.9 مليون شخص، غالبا مرات عديدة، وفقد أكثر من ٪60 من السكان منازلهم. ويشير التقرير أيضا إلى أن النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر ضعفا يتحملون العبء الأكبر.
ويوفر تقرير تقييم الاحتياجات وإعادة الإعمار السريع الأساس التحليلي للتخطيط المبكر للتعافي وإعادة الإعمار، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار 2803. ويؤكد التقرير أنه ونظرا لحجم الاحتياجات الهائل، يجب أن تسير جهود التعافي بالتوازي مع العمل الإنساني، لضمان انتقال فعال ومنظم من الإغاثة الطارئة إلى إعادة الإعمار على نطاق واسع، يشمل قطاع غزة والضفة الغربية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ضرورة أن تكون عمليات التعافي وإعادة الإعمار بقيادة فلسطينية، وأن تتضمن نهجا لإعادة البناء بشكل أفضل وبناء مستقبل أفضل، بما يدعم بنشاط انتقال الحكم إلى السلطة الفلسطينية وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 والخطة الشاملة، فضلا عن تعزيز تسوية سياسية دائمة قائمة على حل الدولتين. وينبغي أن يكون التخطيط والتنفيذ شاملين وشفافين وخاضعين للمساءلة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.
كما يقر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بضرورة توافر مجموعة من الشروط التمكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 بفعالية على أرض الواقع. فدون هذه الشروط، لا يمكن لأي من التعافي أو إعادة الإعمار أن ينجح. ويشير التقرير إلى أن وقف إطلاق النار المستدام وتوفير الأمن الكافي يعد من شروط الحد الأدنى. كما يجب أن يدعم التعافي وصول المساعدات الإنسانية والاستعادة الفورية للخدمات الأساسية دون عوائق. وتعد حرية تنقل الأفراد والسلع ومواد إعادة الإعمار، داخل قطاع غزة وبينه وبين الضفة الغربية، ووجود نظام مالي فعال وشفاف، أمرا بالغ الأهمية. كما يعد وجود حوكمة واضحة وخاضعة للمساءلة، بما في ذلك تحديد الولايات ووضع الشروط اللازمة للهيئات الإدارية الانتقالية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803 لتمكينها من أداء دورها، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، ووضع مسار موثوق لحوكمة السلطة الفلسطينية المستقبلية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أمرا بالغ الأهمية. وتعد إزالة الأنقاض، وإدارة الذخائر المتفجرة، وتسوية قضايا السكن والأراضي والملكية، شروطا أساسية لإعادة الإعمار. ويتعين على المجتمع الدولي حشد الموارد بطريقة هادفة ومتسلسلة ومنسقة، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون نشر الخبرات والمعدات على وجه السرعة.
ويؤكد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشكل قاطع أن التقدم المحرز في إنعاش غزة وإعادة إعمارها، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803، وتحقيق حل الدولتين، ليست مسارات متوازية، بل هي مترابطة ترابطا وثيقا. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن قرار مجلس الأمن رقم 2803 لا يمكن تنفيذه، وأن الخطة الشاملة لا يمكن أن تنجح بالكامل، دون أمرين: إعادة بناء غزة ماديا ومؤسسيا، ووضع مسار واضح لإقامة دولة فلسطينية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. يستحق الفلسطينيون مستقبلا قائما على الكرامة وتحقيق حقهم في تقرير المصير، حيث يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل هذه المسؤولية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ملتزمان بذلك، دعما للشعب الفلسطيني ولتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

الاتحاد الاوروبي يناقش

الموضوع إنه يتعين في المقام الأول «تقييم ما إذا كان ممكنا المضي قدما» في اتجاه اتخاذ إجراءات تخص الجانب التجاري من الاتفاق، «وما إذا الدول الأعضاء تريد ذلك، وهو ما سنناقشه غدا (اليوم الثلاثاء)». والاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإسرائيل، ويرتبط الطرفان باتفاق شراكة منذ العام 2000. وسبق أن طرح الاتحاد تعليق الاتفاق التجاري مع الدولة العبرية، لكن دون التوصل إلى توافق بالأغلبية نظرا لتحفظ عدد من الأعضاء، لا سيما ألمانيا. لكن تدهور الوضع في الضفة الفلسطينية المحتلة، والعدوان الذي شنته إسرائيل مؤخرا على لبنان، دفع عددا من دول الاتحاد إلى طرح الموضوع مجددا. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية قال في 9 نيسان/أبريل أن تعليقا محتملا للاتفاق مع إسرائيل يمكن أن يعاد بحثه، على أثر الهجمات «غير المتناسبة» التي شنتها على لبنان والانتهاكات التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية. والأحد طالبت إسبانيا بفسخ اتفاق الشراكة ووقعت مع كل من آيرلندا وسلوفينيا رسالة، أرسلت الجمعة إلى المفوضية الأوروبية، تطالب بـ»إعادة النظر» فيه. وسيناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد مجددا العقوبات ضد المستوطنين المتطرفين والتي بقيت مجمدة منذ أشهر بسبب اعتراض المجر.
ويأمل عدد من دول الاتحاد تجاوز هذه المراوحة بعد الهزيمة الانتخابية التي مني بها رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان في 12 نيسان/أبريل. وقالت كالاس بهذا الخصوص: «لن أتحدث باسم الحكومة (المجرية) الجديدة، لكنني أعتقد بالتأكيد أنه يمكننا أن نفحص كل هذه السياسات، ونرى ما إذا لديهم مقاربة جديدة». وفي السياق، قال خبراء الأمم المتحدة، أمس، إن على الاتحاد الأوروبي تعليق اتفاقية الشراكة مع إسرائيل فورا، وهي الاتفاقية التي منحت إسرائيل امتيازات في الوصول إلى السوق الأوروبية منذ عام 2000، وذلك رغم الانتهاكات الموثقة لحقوق الإنسان التي تصاعدت إلى مستوى جرائم خطيرة، بما في ذلك الإبادة الجماعية.
وأضاف الخبراء: «يواجه الاتحاد الأوروبي اختبارا أخلاقيا حاسما عندما يجتمع وزراء خارجيته في لوكسمبورغ غدا (اليوم الثلاثاء)، 21 أبريل/ نيسان، للنظر في تعليق هذه الاتفاقية كليا أو جزئيا، وذلك في ظل تزايد المطالبات الشعبية في أوروبا بالمساءلة». وأشاروا إلى أن «مبادرة المواطنين الأوروبيين، التي تدعو إلى التعليق الكامل للاتفاقية في ضوء انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، قد جمعت حتى الآن أكثر من مليون توقيع».
وقالوا: «لا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يدعي بشكل موثوق دعمه لحقوق الإنسان في الوقت الذي يحافظ فيه على علاقات تجارية تفضيلية مع دولة خلصت العديد من الهيئات الدولية إلى أن سلوكها يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب». وأضاف الخبراء: «بصفته أكبر شريك تجاري لإسرائيل، يمنح الاتحاد الأوروبي السلع الإسرائيلية امتيازات في الوصول إلى أسواقه بموجب الاتفاقية، بما في ذلك دخول المنتجات الزراعية الرئيسية دون رسوم جمركية»، مذكرين بأن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية يعد "عنصرا أساسيا" وفقا للمادة 2 من الاتفاقية، إلى أن الانتهاكات الجسيمة والمستمرة التي ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كان ينبغي أن تشكل منذ وقت طويل أساسا قانونيا لتعليق الاتفاقية.
كما استشهدوا بقرارات التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، والتي خلصت إلى وجود خطر محتمل بوقوع إبادة جماعية في غزة، وأصدرت أوامر ملزمة تطالب إسرائيل بضمان إيصال المساعدات الإنسانية ومنع وقوع أضرار لا يمكن جبرها بحق الفلسطينيين، مشيرين إلى أن هذه الأوامر قد تم تجاهلها مرارا. واستذكروا كذلك الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة في يوليو/تموز 2024، الذي خلص إلى أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير قانوني وينتهك الحق في تقرير المصير، إلى جانب مخالفته للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما أكدت المحكمة أن جميع الدول، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ملزمة بضمان احترام القانون الدولي الإنساني بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والامتناع عن أي علاقات تجارية أو اقتصادية قد تسهم في الإبقاء على الوضع غير القانوني. وأشار الخبراء إلى مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الجيش السابق يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كما وثقت هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ولجان التحقيق، والإجراءات الخاصة، ومجلس حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، انتهاكات إسرائيلية متكررة للقانون الدولي. وقال الخبراء: «على مدى عامين ونصف العام، شهد الاتحاد الأوروبي تصاعدا في الفظائع المرتكبة ضد الفلسطينيين دون اتخاذ أي إجراء فعال لحماية القانون الدولي».
وأضافوا أنهم استندوا إلى تحليلات متعددة للأمم المتحدة ونتائجهم الخاصة التي توثق الإبادة الجماعية، والتعذيب واسع النطاق، والعنف الجنسي، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتهجير القسري، فضلا عن التدمير الممنهج للمساكن في غزة، الذي وصف بأنه «قتل للأسر»، والتدمير الكامل للنظام التعليمي (قتل المدارس)، والتجويع، بما في ذلك عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، وحرمان السكان من مياه الشرب النظيفة الكافية، إلى جانب الأضرار البيئية الجسيمة، والإضرار بالفلاحين والرعاة وأراضيهم، والتدمير المنهجي لنظام الرعاية الصحية في غزة، والتطهير العرقي المستمر وضم الأراضي في الضفة الفلسطينية المحتلة.
وقالوا: «تعكس هذه الأنماط انتهاكا ممنهجا يكاد يشمل جميع حقوق الإنسان وحرياته، بوصفه سمة هيكلية للنظام الإسرائيلي. كما أن الإفلات من العقاب شبه كامل، في حين يجرد ضحايا هذه الفظائع من إنسانيتهم بشكل مستمر».
وأدانوا قانون عقوبة الإعدام الإسرائيلي الأخير بحق الأسرى، الذي يرسخ نظاما تمييزيا لعقوبة الإعدام وينتهك القانون الدولي، ويمثل تصعيدا خطيرا في قمع الفلسطينيين. وأشاروا إلى أن إسرائيل انتهكت بشكل منهجي العديد من قوانين مكافحة الإرهاب في تطبيقها على الفلسطينيين. وقالوا: «بصفتها أطرافا في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واتفاقيات جنيف، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باستخدام جميع الوسائل المعقولة لمنع الإبادة الجماعية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. إن استمرار العلاقات التجارية التي تسهم في الإبقاء على الوضع غير القانوني أو تدعمه يتعارض مع هذا الالتزام»، مشيرين إلى تقاعس الاتحاد الأوروبي سابقا عن اتخاذ تدابير فعالة.
واختتم الخبراء بالقول: «في ضوء خطورة وحجم انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة، فإن التعليق الكامل للاتفاقية ليس مسألة تقدير سياسي، بل واجب قانوني يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي، ويمثل الحد الأدنى المطلوب لمواءمة إجراءاته مع التزاماته بموجب القانون الدولي».

ترامب يحذر

منشآتها الحيوية، ينتهي «مساء الأربعاء، بتوقيت واشنطن»، مستبعدا تمديد الهدنة. وقال لشبكة «سي بي إس» إنه إذا لم تتم الاستجابة للمطالب الأميركية، «ستنفجر قنابل كثيرة». إلا أن وزارة الخارجية الإيرانية أعلنت أمس أن سيطرة الولايات المتحدة على سفينة شحن إيرانية وحصارها لموانئ الجمهورية والتأخر في تطبيق الهدنة في لبنان «انتهاكات واضحة لوقف إطلاق النار». وأضافت «لا خطط لدينا بشأن الجولة المقبلة من المفاوضات ولم يجر اتخاذ أي قرار في هذا الصدد». وقال المتحدث باسم الخارجية إسماعيل بقائي: «بينما تدعي الولايات المتحدة الدبلوماسية واستعدادها للمفاوضات، تقوم بتصرفات لا تدل بأي شكل من الأشكال على أنها جدية بشأن المضي قدما في العملية الدبلوماسية». وفي طهران، قالت الطبيبة مريم مغيس (30 عاما) «مهما حدث، فإن الخاسر هو شعب إيران». وقالت ساغار (39 عاما)، من طهران أيضا حيث امتلأت المقاهي والحدائق العامة بالزوار، لوكالة فرانس برس: «لقد حطمتنا هذه الهدنة الملعونة، لا أمل في الأفق، الوضع الاقتصادي مزر. يعتقلون الناس بلا سبب، الإعدامات منتشرة بكثرة والأخبار سيئة للغاية».
ورغم اقتراب الهدنة من نهايتها، أعلنت هيئة الطيران المدني في إيران إعادة فتح مطاري الإمام الخميني ومهرآباد الرئيسيين في طهران، بعد إغلاق استمر لأسابيع بسبب الحرب التي اندلعت في 28 شباط/فبراير.

«هرمز».. المسألة الرئيسية العالقة

وفي انتظار تأكيد ما إذا ستعقد المحادثات، جرى تعزيز الأمن في إسلام آباد الأحد، بإغلاق طرق ونشر أسلاك شائكة، حسب ما أفاد صحفيون في وكالة فرانس برس.
ودعت موسكو أمس إلى الحفاظ على الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران وإلى مواصلة الجهود الدبلوماسية برعاية باكستان.
وشددت وزارة الخارجية الروسية في بيان على «أهمية مواصلة الجهود الدبلوماسية لكي لا يخرج الوضع عن السيطرة ويصل إلى المواجهة المسلحة». وارتفعت أسعار النفط بقوة أمس بعد تصاعد التوتر بشأن مضيق هرمز. كما تراجعت أسعار الأسهم في البورصات العالمية. فقد واصلت الولايات المتحدة فرض حصارها على الموانئ الإيرانية، بعد إعلان ترامب أن مدمرة أميركية أطلقت النار على سفينة إيرانية حاولت كسره. وقال إن السفينة «توسكا» تجاهلت أوامر التوقف، ما دفع مدمرة مزودة بصواريخ موجهة إلى «إيقافها تماما عبر إحداث فجوة في غرفة المحركات»، والسيطرة عليها.

وتعهدت طهران بالرد.

وكان ترامب ندد بهجمات نسبت إلى إيران ضد عدد من السفن التجارية التي كانت تحاول عبور مضيق هرمز.
وحسب موقع «مارين ترافيك» لرصد حركة المرور البحرية، فقد انخفضت عمليات عبور المضيق إلى الصفر الأحد.
وأكد الرئيس الصيني شي جينبينغ خلال اتصال هاتفي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ضرورة الحفاظ على حركة الملاحة الطبيعية في مضيق هرمز، حسب ما أفادت وسائل إعلام رسمية.
وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية غوو جياكون لصحفيين: «نعرب عن قلقنا حيال اعتراض الجانب الأميركي بالقوة السفينة» الإيرانية، داعيا إلى استئناف المفاوضات بين واشنطن وطهران.
ونددت موسكو بدورها بـ»الحصار البحري غير القانوني ومصادرة السفينة الإيرانية». وقالت وسائل إعلام إيرانية إن طهران تشترط رفع الحصار الأميركي كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات مع واشنطن.
وقال الباحث بيار رازو لوكالة فرانس برس: «لا نتجه نحو اتفاق على الأرجح. فكل طرف يبقي على حصاره في أماكن مختلفة، الإيرانيون عند المضيق، والأميركيون في خليج عمان عند المخرج منه».
كما تبقى الخلافات كبيرة بين الطرفين حول الملف النووي الإيراني.
وقال ترامب إن طهران وافقت على إخراج اليورانيوم المخصب من إيران، الأمر الذي نفته الجمهورية الإسلامية مجددا أمس .

لبنان

وأكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أمس أن هدف المفاوضات المباشرة المرتقبة مع إسرائيل هو وقف الأعمال العدائية وإنهاء احتلال قواتها لمناطق في جنوب البلاد، مؤكدا استمرار التواصل مع الجانب الأميركي لتثبيت الهدنة السارية منذ أيام. وتزامنا مع رفض حزب اللّه التفاوض المباشر، اعتبر النائب حسن فضل اللّه في مقابلة مع وكالة فرانس برس أن من مصلحة عون «الخروج من مسار التفاوض المباشر»، مؤكدا رفض تقديم أي «تنازلات» للجانب الإسرائيلي. ورغم دخول وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب اللّه حيز التنفيذ الجمعة، أفادت الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام بأن مسيرة إسرائيلية «استهدفت محيط مجرى نهر الليطاني في بلدة قعقعية الجسر»، وباستمرار القصف المدفعي الإسرائيلي لبلدة حولا الحدودية في جنوب لبنان. كما أفادت بأن «التفجيرات» لا تزال مستمرة في مدينة ميس الجبل الجنوبية «بالتوازي مع عمليات هدم وحرف واسعة». وقال جيش الاحتلال الإسرائيلي إن جنوده رصدوا «مخربين» في منطقتي بنت جبيل والليطاني «خرقوا تفاهمات وقف إطلاق النار»، وإن سلاح الجو «قضى» عليهم. وجدد عون أمس التأكيد، وفق بيان صادر عن الرئاسة، على أن «خيار التفاوض هدفه وقف الأعمال العدائية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمناطق جنوبية ونشر الجيش حتى الحدود الجنوبية المعترف بها دوليا». وأوضح أن «المفاوضات المقبلة منفصلة عن أي مفاوضات أخرى» في إشارة ضمنية إلى المفاوضات الأميركية الإيرانية بوساطة باكستان. ولفت الرئيس اللبناني إلى أن «المفاوضات الثنائية سيتولاها لبنان من خلال وفد يترأسه السفير (السابق) سيمون كرم، ولن يشارك أحد لبنان في هذه المهمة أو يحل مكانه». وأشار عون إلى أن الاتصالات ستتواصل مع ترامب «للمحافظة على وقف إطلاق النار وبدء المفاوضات التي يفترض أن تُواكب بأوسع دعم وطني حتى يتمكن الفريق المفاوض من تحقيق ما يصبو إليه من أهداف».
وقال: «إن لبنان أمام خيارين، إما استمرار الحرب مع ما تحمل من تداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية وسيادية، وإما التفاوض لوضع حد لهذه الحرب وتحقيق الاستقرار المستدام»، مضيفا «وأنا اخترت التفاوض وكلي أمل بأن نتمكن من إنقاذ لبنان». وفي السياق، أعلنت هيئة حكومية لبنانية أمس ارتفاع حصيلة شهداء الغارات الإسرائيلية على لبنان إلى 2387 منذ اندلاع الحرب قبل ستة أسابيع. وأضافت وحدة إدارة الكوارث التابعة للحكومة اللبنانية أن حصيلة الجرحى بلغت 7602.

رئيس وزراء المجر

لانتفاضة العام 1956 ضد السوفييت. وأفاد ماديار أمس ردا على سؤال صحفي عن تناقض محتمل، بأنه دعا جميع القادة الذين تحدث معهم هاتفيا. وأكد أنه أوضح «حتى لرئيس الوزراء الإسرائيلي»، نيته وقف مسار انسحاب بلاده من المحكمة الجنائية الدولية. وأضاف الزعيم المحافظ المؤيد لأوروبا في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع الأول لكتلته البرلمانية: «إذا كانت دولة ما عضوا في المحكمة الجنائية الدولية، ودخل شخص مطلوب أراضيها، فيجب اعتقاله». وتابع: «لست بحاجة لشرح كل شيء عبر الهاتف. أفترض أن جميع رؤساء الدول والحكومات على دراية بهذه القوانين». وأشار إلى أن فريقه بحث في عرقلة الحكومة الجديدة لعملية الانسحاب قبل أن تنسحب المجر رسميا من المحكمة الجنائية الدولية في الثاني من حزيران/يونيو. يذكر أن المحكمة الجنائية الدولية، ومقرها في لاهاي، أصدرت مذكرة توقيف بحق نتنياهو عام 2024 بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. إلى ذلك، أعلن ماديار أن الجلسة الافتتاحية للجمعية الوطنية ستعقد في 9 و10 أيار/مايو، وسيؤدي خلالها اليمين الدستورية.

تأكل متزايد

عام 2025 و٪42 في عام 2022. ووفقا لموقع «عرب 48»، يتجلى هذا التغيير بوضوح في أوساط جيل الشباب (18 - 29 عاما)، حيث يحمل ٪75 منهم آراء سلبية تجاه إسرائيل، وهي نسبة تنسحب بظلالها حتى على القواعد الجمهورية الشابة التي كانت تعد معقلا ثابتا للتأييد، إذ سجلت لأول مرة أغلبية سلبية بلغت ٪64.
ويمتد هذا التآكل ليشمل أيضا المسيحيين الإنجيليين تحت سن الخمسين، حيث باتت النسبة السلبية (